السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية

دراسة مقارنة

فؤاد جدو

أستاذ مساعد أ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الملخص

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة بمثابة الاطار الذي تتفاعل من خلاله في البيئة الخارجية من اجل تحقيق مصالح وطنية و الدفاع عن البعد الحيوي و الاستراتيجي لكل دولة ، و نجد من بين الفضاءات الجيو سياسية المهمة في الوقت الراهن نجد المنطقة العربية التي تعد منطقة تفاعلات للعديد من الاستراتيجيات و التصورات للدول ، و الجزائر ليست استثناء فهي لها سياستها الخارجية التي تعمل وفقها اتجاه المنطقة العربية خاصة بعد الحراك العربي الذي ظهر عام 2011 ، فهذه الدراسة اردنا من خلالها إعطاء تصور حول المقاربة الجزائرية اتجاه المنطقة العربية مقابل السياسة الخارجية المغربية بحكم التنافس القائم بين الدولتين اتجاه هذا الفضاء الإقليمي في ظل الخلاف حول قضية الصحراء الغربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية ، المنطقة العربية ، المصالح الوطنية ، البعد الاقليمي.

مقدمة.

تتميز كل من السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية بميزات تجعل من كل دولة اهداف و استراتيجيات تواجه بها التحولات الحيوية بالمنطقة المغاربية بحكم البعد الإقليمي بالإضافة الي بناء الاطار العام لحماية المصالح الخاصة بكل دولة في هذا الفضاء الإقليمي المهم ، فكل من دولتين تعتمدان على مقاربة في بناء سياستها الخارجية فالجزائر التي كانت تنتهج الاشتراكية قبل 1990 ليست نفس المقاربة بعد 1990 رغم احتفاظ الجزائر بمبادئها على مستوى السياسة الخارجية في حين نجد ان المغرب غير من تصوراتها بعد وفاة الملك حسن الثاني و مجيء الملك محمد السادس رغم ان الجزائر و المغرب دولتان عربيتان و لهما جوار إقليمي الا ان العلاقات بين الجزائر و المغرب عرفت الكثير من الصعود و النزول على المستوى الثنائي او في ما يخص الملفات المشتركة و ان كانت القضية الصحراوية ابرز المشكلات في العلاقات الثنائية بين البلدين الا ان هناك مشاكل عديدة على مستوى الملفات الأخرى كالحدود و الإرهاب و التهريب.

فالأكيد ان العلاقات الثنائية بين البلدين انعكست أيضا على مستوى سياستهما الخارجية اتجاه الدول الأخرى و بالأخص المنطقة العربية التي ينتميان لها لكن من منظور كل دولة في سياسة الاستقطاب و التموضع لأهداف سياسية كالملف الصحراوي او لاعتبارات اقتصادية كالاستثمارات او امنية كالحراك العربي و الملف الليبي .

و هذا ما سنتطرق اليه في هذا البحث من خلال اجراء دراسة مقارنة ما بين السياستين الخارجيين الجزائرية و المغربية اتجاه المنطقة العربية و هذا بعد الحراك العربي أي بعد 2011 من خلال التطرق الي الإشكالية التالية ما هي محددات كل من السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية اتجاه المنطقة العربية بعد الربيع العربي؟

و سنعالج هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية :

1-مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

2-مبادئ السياسة الخارجية المغربية

3-دراسة مقارنة لتوجهات الجزائر و المغرب اتجاه المنطقة العربية

1-مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

للسياسة الخارجية الجزائرية مبادئ تتميز بها عن غيرها من السياسات الأخرى و التي حافظت عليها منذ الثورة الجزائرية فالسياسة الخارجية الحالية ما هي الا امتداد للدبلوماسية الثورية التي تبنتها في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي و يمكن ان نلخص محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

ترتبط مبادئ السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية بشقين الأول متعلق بالبنية القانونية والدستورية التي حددت معالم و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية و الثانية مرتبطة بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تبنتها الجزائر خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، فالدستور الجزائري حدد معالم السياسة الخارجية من خلال المبادئ التي جاءت في المادة 86 من دستور 1996 " تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية."[1] اين نجد ان السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على مبادئ التي جاءت في مواثيق و مبادئ الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و الاتحاد الافريقي في ما يخص الأمم المتحدة فانها تركز على هذه المبادئ كموجه أساسي في تعاملها مع المجتمع الدولي خاصة في ما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول اين تحرص على هذه الجزئية في اطار المبادئ المتعارف عليها في جميع المواثيق الدولية و كذا حسن الجوار في اطار احترام السيادة الوطنية للدول و هذا ما وضحته المادة 90 من الدستور و التي نصت صراحة " وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"[2] و هنا نجد حرص الجزائر على عدم المساس بسيادة الدول مهما كانت كما انها لا تعترف الا بالدول و ليس بالجماعات او المجموعات.

---

[1] مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ماخوذة من موقع المجلس الدستوري الجزائري بتاريخ 2015/06/20 على 16.15 http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm

[2] المجلس الدستوري الجزائري ، مرجع سابق.

و تضيف الجزائر في هذا الاطار مبدا اخر له أهمية كبيرة في رسم محددات السياسية الخارجية الا و هو عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية و العمل على إيجاد وسائل سلمية لمعالجتها كما جاء في المادة 89 " تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها ،و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. "[1] و هذا ما اعطي للسياسة الخارجية الجزائرية بعدا مهما في معالجة القضايا الدولية خاصة النزاعات الثنائية ثقة كبيرة في المجتمع الدولي اين توسطت الجزائر في حل العديد من النزاعات الدولية كالنزاع الإيراني العراقي و النزاع الاريتيري الاثيوبي و حتى المشكلة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر فيها بشكل فعال في حلها و لم يتوقف الامر عند هذا الحد بل دفعت في هذا الاطار الي معالجة النزاعات في اطار جماعي كما حدث في الازمة اللبنانية حيث عملت الجزائر مع جامعة الدول العربية في الوصول الي اتفاقية الطائف التي انهت الحرب الاهلية في لبنان.

كما تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم الشعوب العالم خاصة حركات التحرر و هذا ما نصت عليه المادة 92 من الدستور " يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة"[2] نجد ان الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر في العالم و هذا امتداد للثورة الجزائرية التي كافحت لأجل نيل استقلالها وبتالي فان دعم حركات التحرر يدخل ضمن السياسة الوطنية للجزائر كما جاء في المادة السابقة و تؤكد أيضا على محاربة التمييز العنصري و الامبريالية بكل أنواعها و هذا ما عملت عليه الجزائر خاصة في السبعينات من القرن الماضي عندما ساهمت الجزائر في محاربة نظام التميز العنصري في جنوب افريقيا و طردها من الجمعية العامة و أيضا ساهمت في تصنيف إسرائيل كنظام تمييز عنصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، و لهذا فان مسالة الكفاح ضد الاستعمار يعتبر محورا أساسيا للثورة الجزائرية فهو امتداد طبيعي لمرحلة الكفاح الثوري فالجزائر دعمت

[1] مرجع نفسه.
[2] مرجع سابق.

جبهة البوليزاريو في كفاحها و لا تزال من اجل تحقيق استقلالها بالإضافة الي دعم القضية الفلسطينية عبر مراحل الزمن كلها و دعما غير مشروط.

كما تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ مهم و هو التعاون الدولي و حسن الجوار وهذا ما نجده في 93 من الدستور " يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" [1] اين نجد ان تنمية العلاقات الودية بين الدول و خاصة دول الجوار من بين الأهداف التي سعت الي تحقيقها في اطار تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار مع تونس و ليبيا و المغرب وموريتانيا والنيجر ومالي وان كانت المغرب الاستثناء الا ان الجزائر عملت على حسن الجوار من خلال ترقية العلاقات الثنائية حيث غالبا ما تتفادي الجزائر التصعيد والرد على الاستفزازات المغربية والتصريحات التي يدلي بها المسؤولون المغاربة بالإضافة الي سعي الجزائر الي بناء الصرح المغاربي في اطار الاتحاد المغرب العربي رغم العراقيل الا ان الجزائر دفعت بهذا المشروع الي الامام ، و في هذا الاطار سعت الجزائر الي دعم الاستقرار في دول الجوار خاصة في الازمة المالية اين قامت و لا تزال الجزائر بواسطة فعالة لاحتواء الازمة و تحقيق الاستقرار بهذا البلد

2-مبادئ السياسة الخارجية المغربية:

تقوم السياسة الخارجية المغربية على مبادئ أساسية يلعب فيها دور الملك المحدد الأساسي و الموجه لهذه السياسة الخارجية اين نجد دستور 1990 في الفصل 19 ما يلي " يعطي للملك العديد من الألقاب و التسميات التي تجعل منه المؤطر المركزي للسياسة الخارجية باعتباره رمزا لوحدة الامة و ضامن الدولة و استمرارها و الساهر على احترام الدستور و الضامن لاستقلال البلاد و وحدتها الترابية في حدودها الاصلية "[2].

[1] مرجع نفسه .
[2] محمد عصام لعروسي ، قراءة في بعض محددات السياسة الخارجية المغربية ازواء العالم الإسلامي ، الحوار المتمدن العدد 1886 ، 2006 ، www.hwiarmtmden.com

فالسياسة الخارجية المغربية تقوم على هذا المرتكز الأساسي الا وهو الملك الذي يرسم و يحدد السياسة الخارجية مثل أي نظام ملكي في المنطقة العربية رغم الإصلاحات الدستورية التي شرع فيها المغرب مع إعطاء صلاحيات اكثر للحكومة .

فهنا نجد اطار محدد يمكن الاستناد اليه غير السلطات الملكية و التقديرية غير المحدودة للملك التي تسمح له بمعالجة الأمور التي تستأثر باهتمامه و هذا ما يدفع الي القول بانه امتياز ملكي فوق دستوري[1].

بعد وفاة الملك حسن الثاني عام 1999 تحولت السياسة الخارجية المغربية الي تصورات جديدة قائمة على مبدا الحفاظ على قومية الدولة المغربية بالإضافة الي إعادة تقييم علاقات المغرب مع الدول الأوروبية و العربية في ظل التوازنات الجديدة للنظام الدولي الجديد.[2]

من بين مبادئ السياسة الخارجية المغربية مبدا المساهمة في التكتلات الدولية و تكثيف التعاون المتعدد الأطراف بين المغرب و الدول الأخرى سواء في الفضاء المغاربي او العربي او الإقليمي ببعديه الافريقي و الأوروبي الذي يعتبر امر أساسي في التعاون الخارجي المغربي.[3]

ولهذا فاننا نلاحظ مشاركة المغرب في التكتلات السياسية و الاقتصادية و العسكرية الدولية و الإقليمية و حتى الأممية فهو لا يعتبر ذلك امرا غير عادي كما هو الامر بالنسبة للجزائر فان المغرب يؤكد حضوره في المناسبات مثل هذه خاصة العسكرية التي يتم فيها ارسال قوات الملكية المغربية لدوائر النزاع سواء كانت تحت اشراف اممي او في اطار التعاون الإقليمي .

تقوم السياسة الخارجية المغربية على مبدا استخدام الحوار و التشاور في العلاقات الدولية و عدم الانحياز رغم دخول المغرب في تحالفات خاصة الولايات المتحدة الامريكية الذي صنف المغرب على انه من الأنظمة العربية المعتدلة غير الراديكالية كمصر و الجزائر في فترة الحرب الباردة بل اعتبره شريكا في المجالات السياسية و

[1] مرجع نفسه.

[2] نصيب عتيقة ، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة قسم العلوم السياسية ، 2012 ، ص 148

[3] أولويات المغرب ، وزارة الخارجية المغربية ، ماخوذ من الموقع الرسمي ، www.diplomatie.ma 2016/05/12

الاقتصادية و العسكرية و هذا ما ترجم على ارض الواقع من خلال الاتفاقية المغربية الامريكية عام 1982 و التي نصت على ما يلي :[1]

-إعطاء و منح تسهيلات ثابتة على الأراضي المغربية للقوات العسكرية الامريكية .

في المقابل تتعهد الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ موقف إيجابي لمصلحة المغرب في مسألة الصحراء الغربية .

فالمغرب رغم مبادئه في السياسة الخارجية التي تؤكد على التشاور و عدم التكتل و الانحياز الا ان هذا لا يتجسد بشكل مطلق على ارض الواقع فالمغرب توجه نحو نقاط القوة في العالم كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد بروز قضية الصحراء الغربية.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من بين اساسيات المغرب في سياسته الخارجية بل يسميها بالحدود الاصلية للمغرب ابتداء من موريتانيا الي الشق الغربي من صحراء الجزائر الي إقليمي واد الذهب و الساقية الحمراء و هذا لم يتغير حتى مع التعديل الدستوري الذي اجراه محمد السادس في عام 2011 بعد الربيع العربي اين كرس هذا التوجه من خلال تراجع على ما تفق عليه الملك حسن الثاني في هذا الشأن مكرسا مبدأ أرض الواقع .[2]

لا توجد في مبادئ السياسة الخارجية المغربية أي مادة دستورية تمنع تواجد قواعد عسكرية على أراضيها بل تسعي لتكريس هذا التعاون العسكري خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية في اطار توازناتها مع الجزائر و محاولة الحسم في قضية الصحراء الغربية او كما يسميها المغرب بالوحدة الترابية و هذا ما نجده من خلال عدد القواعد العسكرية في المغرب حسب المعهد الدولي للتوازنات العسكرية

*قواعد بحرية

[1] عمار حميد ياسين ، توجه الولايات المتحدة الامريكية لتجاه إقليم شمال افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان : دار امجد للنشر ، 2017 ، ص 248

[2] ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص 91

*قاعدة جوية بالقنيطرة قرب الرباط

*محطتان للاتصالات المتقدمة في سيدي يحي و بوقنديل

*قاعدة جوية بحرية في الجزء المغربي لجبل طارق.

وبتالي نجد انه منذ اندلاع النزاع عام 1975 حول القضية الصحراوية و المغرب يعتبرها قضية غير قابلة للقسمة في اطار وضعها في لعبة صفرية خاصة و انه يدرج الجزائر في هذا النزاع كطرف أساسي و مباشر وهذا ما تصنه الكثير من الدوائر العالمية بانه لا يتماشى مع مبدا تقرير المصير الذي تقوم عليه الأمم المتحدة و كذا منظمة الوحدة الافريقية عندما كان عضو فيها قبل ان ينسحب.

3- دراسة مقارنة لتوجهات الجزائر و المغرب اتجاه المنطقة العربية :

بعد الربيع العربي حاولت كل الجزائر و المغرب إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية من جميع النواحي تفاديا الي تمدد هذا الحراك العربي في ظل الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يعشها هذين البلدين ، اين بدا الإصلاح السياسي كتعديل دستور المغرب في 2011 و كذا الجزائر التي رفعت حالة الطوارئ و تقديم مشاريع اقتصادية جديدة وأيضا التحولات في المنطقة العربية في اطار إعادة التوازنات الاستراتجية للبلدين.

فيمكن أن نرى ان كل من المغرب والجزائر احكمهم علاقات ثنائية بدأت منذ الثورة الجزائرية الا ان ما يعرف بالحرب الرمال التي طالب فيها المغرب بالجزء الغربي من الجزائر او كما يسميه بالصحراء الشرقية و الذي كلف الكثير اين قطعت العلاقات بين الجزائر و المغرب و كذا مصر و المغرب و امتدت الاطماع المغربية في المنطقة حول موريتانيا اين بدا المغرب في وضع مطالبه حول هذا البلد في القمة العربية التي تحتضنها سنة 1959 بهدف كسب التأييد على مستوى الأمم المتحدة لكن الامر تغير مع رفض تونس المكلب المغربي في الستينات و اعترفت بموريتانيا مما ادخل العلاقات المغربية التونسية حالة من الجمود لم تعد الا في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 .[1]

[1] رفيق عبد الحميد ، الدبلوماسية المغربية اتجاه التحالفات العربية ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 2015 ، ص 8

فنجد ان العلاقات الجزائرية المغربية اعادت تشكيلها بعد التشنج والقطيعة اثر دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية مع وضع تصور جديد للتعاون الإقليمي والمتمثل في اتحاد المغرب العربي الذي وقع في 17 فيفري 1989 بمراكش وتطبيع العلاقات بين البلدين في 16 ماي 1988 .[1]

إلا ان حادثة تفجير فندق مراكش و الاتهامات المغربية للجزائر أعاد العلاقات الجزائرية المغربية الي الوضع السابق خاصة و ان الجزائر كانت تعاني من حالة عدم الامن في ظل العشرية السوداء الا ان مجيء الملك محمد السادس اتجه الي تكريس سياسة امر الواقع من جهة و من جهة أخرى تصور جديد في العلاقات المغربية العربية في خطاب القاه على الامة ، كما توجهت السياسة الخارجية المغربية الي الحفاظ على قومية الدولة المغربية و إعادة تقييم علاقاتها خاصة مع الدول الأوروبية .[2]

في المقابل الجزائر اعادت رسم تموضعها في البعد الأوربي من خلال إبرام اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية 2005 اين تم رسم تصور جديد للجزائر في تنامي مداخيل الجزائر البترولية و اطلاق صفقات كبرى لمشاريع عملاقة في الجزائر كالطريق السيار ومشاريع السكن .

من جهة اخري انخرطت كل من الجزائر و المغرب في سياسة محاربة الإرهاب خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 اين عانت الجزائر من هذه الظاهرة خلال العشرية السوداء في المقابل كانت المغرب تسعي الي ان تكسب تموقع جديد في المنطقة على حساب الجار الجزائري في اطار تنافسهما الاستراتيجي و السباق نحو التسلح فالجزائر انخرطت في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال مبادرات عديدة سواء في اطار مكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي او في اطار التعاون و التدريب الذي ينظمه الحلف الأطلسي لكن المغرب استطاع أيضا ان يبرم اتفاقا مع الولايات المتحدة الامريكية اين وضعته في جوان 2004 كحليف اول خارج الحلف

[1] محمد عصام لعروسي ، مرجع سابق
[2] نصيب عتيقة مرجع سابق ، ص 147

الأطلسي وعقدت معه اتفاقية للتجارة الحرة و هذا في اطار تنافس المغرب على كسب علاقات افضل مع الوم ا على حساب الجزائر [1].

بالنسبة للقضية الفلسطينية فكل من السياستين الخارجيتين الجزائرية و المغربية دعمتا هذه القضية وان كان الموضوع غير قابل للتنازل الا ان طرق الدعم تختلف فالجزائر احتضنت مؤتمر اعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر كما قامت بمعارضة اتفاقية كامب ديفيد و اعتبرت من دول الممانعة التي سعت الي نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة الي تونس الا ان المغرب أسس ما يعرف لجنة القدس و كذا المؤتمر الإسلامي و القمة 13 العربية في اطار الدعم الدائم للقضية الفلسطينية [2].

من جانب اخر المغرب دخل في عملية التطبيع مع إسرائيل بشكل مسبق عند استقبال الملك السابق حسن الثاني لبريز شمعون عام 1982 [3]اين اثر ضجة كبيرة في تلك الفترة و دخل في تطبيع اقتصادي ابتداء من 1994 اين فتحت علاقات تجارية مع الطرف الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد الا ان الجزائر بقيت محافظة على موقفها اتجاه القضية الفلسطينية رافضة أي محاولة تطبيع رغم عدم معارضتها للمبادرة العربية للسلام في 2005 .

فنجد من جهة أخرى ان الجزائر تقوم على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق مبادئ الأمم المتحدة الا ان المغرب رغم اعتماده على هذا المبدا الا انه يشارك في العمليات العسكرية التي تقوم بها الأمم المتحدة كالبعثات الأممية لحفظ السلام و كذا العمليات العسكرية كمحاربة داعش في سوريا او المبادرة العربية لمحاربة الإرهاب في اليمن ، فالمغرب مثلا يقيم مستشفي ميداني للقوات المسلحة الملكية في مدينة جوبا في دولة جنوب السودان [4]في حين الجزائر تعتمد على مبدا عدم التدخل او ارسال أي قوات عسكرية الي الخارج بحكم الدستور الجزائري و هذا ما يعيب الكثير من المختصين على الجزائر هذا المبدا الذي لم يعد ثابتا في الوقت الراهن خاصة مع التحولات الدولية التي تعيشها دول الجوار كليبيا و مالي .

[1] نصيب عتيقة ، مرجع سابق ، ص 149
[2] محمد عصام لعروسي ، مرجع سابق .
[3] رفيق عبد الحميد ، مرجع سابق .
[4] النشاط الخارجي للمغرب ماخوذ من موقع وزارة الخارجية المغربية www.diplomatie.ma 2015/02/22

اما في ما يخص التحولات بعد الربيع العربي اتجهت الجزائر الي عدم التكتل في اطار الكيانات التي تم خلقها خاصة من طرف السعودية كالتحالف العربي لضرب الحوثيين في اليمن و الذي اعتبرته الجزائر لا جدوى منه و انها لن تشارك فيه بحكم ان العقيدة العسكرية الجزائرية لا تقوم على الهجوم بل هي دفاعية بالإضافة الي ان الدستور الجزائري يمنع مشاركة القوات العسكرية خارج الحدود مهما كان نوعها رغم امضاء الجزائر على اتفاقية التعاون العربي الخاصة بمكافحة الإرهاب التي صدرت عقب اجتماع وزراء العدل و الداخلية العرب في الاجتماع المشترك بالامانة العامة لجامعة الدول العربية في 22 افريل 1998 .[1]

في حين أن المغرب انخرط في التحالف العربي لمحاربة الحوثيين باليمن من خلال مشاركته العكسرية بالإضافة الي مشاركته في التحالف الإسلامي العسكري الذي يضم 34 دولة مع غياب سوريا و العراق فهذا يدل على مبدا السياسة الخارجية المغربية القائمة على المشاركة في النشاطات العسكرية الخارجية للقوات المسلحة الملكية على عكس الجزائر التي ركزت على ان الحل الأمني ليس الوحيد الكافي لحل الازمة في اليمن و ان الانخراط في تكتل إسلامي لا فائدة منه خاصة ان الجزائر اتجهت الي تشكل قوة افريقية تعرف بافريبول كجهاز امني و بتالي فهي تركز على الحلول الأكثر عملية من الحلول التي تكلف الجزائر ماديا في ظل تراجع مداخيل الجزائر المالية.[2]

فالعلاقات الجزائرية مع دول الخليج تختلف عن العلاقات المغربية الخليجية فالجزائر تميزت علاقاتها بالتوتر خاصة مع انحياز دول الخليج لجانب المغرب في القضية الصحراوية و دفع تكاليف العديد من الصفقات العسكرية للمغرب في اطار التسابق على التسلح مع الجزائر بالإضافة الي موقف الجزائر اثناء حرب الخليج الثانية التي اعتبرته دول الخليج مؤيدا للموقف العراقي الا ان هذه العلاقات عادت الي مستواها الطبيعي مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقية اين اعتمد على علاقاته الشخصية مع الدول الخليجة

[1] سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري ، مذكرة ماجستير علوم سياسية ، جامعة بسكرة ، ص 272

[2] لماذا تغيب الجزائر عن التحالف العسكري الإسلامي ، الجزيرة النت ماخوذ من www.aljazeera.net/news اطلع عليه 2015/03/12

لكي يعيدها الي مستواها الطبيعي الا ان المغرب يحتفظ بعلاقات جيدة مع الدول الخليجية فهو يساند المغرب من خلال دعم صناديق استثمارية في المغرب كما جاء في القمة الخليجية سنة 2011 اين اقترحت هذه الدول انشاء صندوق خاص لدعم المغرب يحتوى على 5 ملايير دولار توزه من 2012 الي 2016 بما فيها أقاليم الصحراء الغربية .[1]

بالإضافة الي دعوة المغرب الي الانضمام مع الأردن الي مجلس التعاون لدول الخليج العربي في نفس القمة عام 2011 مما اعطي انعكاسا غير مقبول لدى الجزائر مع تغير في وزارة الخارجية السعودية و قدوم الوزير عادل الجبير اين اتجهت السعودية الي اعلان دعمها المباشر بدون تحفظ في مسالة الصحراء الغربية دون مراعاة الموقف الجزائري خاصة و ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ارسل مبعوث شخصي المتمثل في الوزير بلعيز لكي يلين من المواقف لكن عدم انخراط الجزائر في التصورات الخليجية لمواجهة الإرهاب مع السياسة المنتهجة من طرف السعودية في ما يخص أسعار النفط زاد من تشنج الأوضاع بين البلدين مما جعل الجزائر تخرج من دائرة التحفظ اتجاه القضية السورية و تستقبل وزير الخارجية السوري وليد معلم و الذي استقبل من طرف رئيس الجمهورية أيضا كما قام الوزير عبد القادر مساهل بزيارة لدمشق في حين رفض رئيس الجمهورية استقبال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير و اكتفى باستقباله وزير الخارجية و الوزير الأول عبد المالك سلال.[2]

اما في ما يخص الازمة الليبية فاننا نجد ان الرؤية الجزائرية للازمة كانت قائمة على فكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية كما ركزت على البعد الافريقي لكن تدخل حلف الأطلسي ابعد هذا التصور و لكن بقيت الجزائر محافظة على مبدئها القائم على عدم التدخل لكنها دعت الأطراف الي الحوار و دخلت في برمجت لقاءات حوارية بالجزائر في اطار اللجنة الجزائرية الافريقية للسلم التي يراسها الجزائري ميزاب الا ان هذه المبادرة لم تلقي الاهتمام في ظل تنافس مغربي لتزعم المنطقة و تدخل دول الساحل الافريقي في الموضوع من خلال انشاء قوة عسكرية لضرب الجماعات الإرهابية في

[1] محمد عصام لعروسي ، مرجع سابق

[2] ازمة بين الجزائر و السعودية ، جريدة الخبر من موقع الخبر www.elkhabar.com/press مطلع عليه بتاريخ 3 افريل 2016

ليبيا التي تعتبرها مصدر تهديد لها و رفض الجزائر لطلب الأمريكي بالسمح لها بضرب الجماعات الإرهابية في ليبيا عبر الأراضي الجزائرية و رفض الجزائر لاي قاعدة عسكرية او قوة افريكوم [1]،في نفس السياق دخلت المغرب على نفس الخط لاستضافة اطراف النزاع في ليبيا خاصة انها استمرت في تحفظ بعض الأطراف الليبية على الجزائر بحكم موقفها غير الواضح في بداية الاحداث 2011 بليبيا اين شرعت في حورا تحت اشراف الأمم المتحدة و الذي توج باتفاقية السلام بمدينة الصخيرات يوم 17 ديسمبر 2015 .[2]

فنجد ان المغرب يبنى علاقاته على منطلقات قائمة على فكرة تحرك الاهاف أي البحث عن نقاط تدعم مواقفه خاصة في مسالة القضية الصحراوية التي يعتبرها حيوية و صفرية فهو يبادر في التوغل افريقيا من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي و الثنائي بعد خروجه من منظمة الوحدة الافريقية الا ان المغرب يستثمر في افريقيا عبر بنك الوفاء الافريقي و كذا الاستثمارات و مسح الديون على الدول الافريقية مثل ما فعل في عام 2000 .[3]

في المقابل تحاول الجزائر الاستثمار في البعد الافريقي بل تعتبره الفضاء الاستراتيجي لها من خلال الاتحاد الافريقي او من خلال مبادرات محاربة الإرهاب كاستقبالها للشرطة الافريقية و مركز الدراسات الافريقية لمحاربة الإرهاب و كذا مبادرة السلم في مالي و مسح الديون على العديد من الدول الافريقية .

[1] سليم بوسكين ، مرجع سابق ، ص 248
[2] اتفاقية صخيرات في المواجهة ، البديل ، www.elbadil.com
[3] وزارة الخارجية المغربية ، www.diplomatie.am اطلع عليه 2016/02/20

الخاتمة

إن لكل من الجزائر و لمغرب تصورات و أسس تختلف عن الاخر في مجال القضايا الثنائية و الإقليمية و الدولية اين نجد تباين من حيث المبادئ فالجزائر تعتمد على عدم التدخل عسكريا و سياسيا في المقابل نجد ان المغرب يتدخل عسكريا و سياسيا كما حدث من خلال اتفاق صخيرات او المشاركة في الحرب على اليمن ما دام الموجه الأساسي للمغرب هو تعزيز وحدته الترابية كما يسميه في اطار النزاع حول الصحراء الغربية و كذا الرغبة في تزعم منطقة المغرب العربي على حساب الجزائر.

قائمة المراجع

[1] مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ماخوذة من موقع المجلس الدستوري الجزائري بتاريخ 2015/06/20 على 16.15 http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm

[1] محمد عصام لعروسي ، قراءة في بعض محددات السياسة الخارجية المغربية ازواء العالم الإسلامي ، الحوار المتمدن العدد 1886 ، 2006 ، www.hwiarmtmden.com

[1] نصيب عتيقة ، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة قسم العلوم السياسية ، 2012 .

[1] أولويات المغرب ، وزارة الخارجية المغربية ، ماخوذ من الموقع الرسمي ، www.diplomatie.ma 2016/05/12

[1] عمار حميد ياسين ، توجه الولايات المتحدة الامريكية لتجاه إقليم شمال افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان : دار امجد للنشر ، 2017 ،

[1] ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011

[1] رفيق عبد الحميد ، الدبلوماسية المغربية اتجاه التحالفات العربية ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 2015 ، ص 8

[1] النشاط الخارجي للمغرب ماخوذ من موقع وزارة الخارجية المغربية www.diplomatie.ma 2015/02/22

[1] سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري ، مذكرة ماجستير علوم سياسية ، جامعة بسكرة ، ص 272

[1] لماذا تغيب الجزائر عن التحالف العسكري الإسلامي ، الجزيرة النت ماخوذ من www.aljazeera.net/news اطلع عليه 2015/03/12

[1]ازمة بين الجزائر و السعودية ، جريدة الخبر من موقع الخبر www.elkhabar.com/press مطلع عليه بتاريخ 3 افريل 2016

[1] اتفاقية صخيرات في المواجهة ، البديل ، www.elbadil.com

[1] وزارة الخارجية المغربية ، www.diplomatie.am اطلع عليه 2016/02/20